قد اعتدها من مثل كراهية وطواعية وبابه وليس بفارق في هذا
الباب الذي نقول به إلا تاء التأنيث وإلا فقد ورد إذا مثله في الواحد
فلا يصح أن يقال إنه لا نظير له في الآحاد وهذا هو الذي يجيب
به هذا القائل في صرف فرازنة وشبهه فإنه يقول خرج بزيادة التاء
إلى زنة الواحد الذي هو كراهية وطواعية فلذلك صرف فإن عند
بتاء التأنيث في خروج هذه البنية عن صيغة الجمع إلى صيغة الواحد
فكيف تخل تاء التأنيث في باب افعل عن خروجه له عن صيغة الفعل
الجمع إلى صيغة الواحد وهل هذا إلا تناقض بيّن وإذا قيل صيغة
منتهى الجموع كان التعليل في قيامه مقام علتين أوضح من قولنا
لا نظير له في الآحاد واندفع هذا النقض الذي لا حول له عنه وأما
فرازنة فمنصرف لأن شرط هذه الصيغة المعتبرة أن تكون بغير هاء لأنها
إذا كانت بالهاء شابهت كراهية وطواعية لفظا ومعنى فكان اعتبارها
يحمل هنا أحذر وخضاجر علما للضبع غير منصرف لأنه
منقول عن الجمع ووجه قول من قال وإن يقال خضاجر اسم للضبع
مفرد فكيف امتنع من الصرف وهو مفرد ولا يجوز أن يقال لأنه
صيغة منتهى الجموع لأن ذلك شرط الجمع المانع فلا يؤثر على الشرط
على تقديره سببا فلا بد من تحقق الجمعية التي هي سبب والشرط
جمعا فلذلك قيل لأنه منقول عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة
ما لم يمنع مانع كحاتم وكذلك لو سمي بمساجد لكان ممتنعا من الصرف

باعشان

فأما باعتبار الجمع المشروط بما ذكر فخضاجر إذا كمساجد إذا سمي به
لأن خضاجر في الأصل جمع خضجر والخضجر العظيم البطن فإذا سمي الضبع
خضاجر كان كتسمية رجل بمساجد فكما أن مساجد لا ينصرف عند ذلك
فكذلك خضاجر وسراويل في الاعتراض على هذا الباب أشكل من خضاجر
إذا لم ينصرف ولذلك اضطرب فيه فقال قوم أعجمي حمل على موازنه في العربية
كمصابيح فأجري مجراه لشبهه له لما لم يكن من جنس كلامهم
أعطوه لمشابهه حكمه عليه ويلزم هؤلاء أن يقولوا الجمع وما أشبه الجمع
وكذلك بقول بعضهم وقال قوم هو عربي ولكنه جمع في التقدير
يجعلون سراويل في التقدير جمعا لسروالة ثم أطلق اسم جنس على هذه
الآلة المفردة وهو بعيد في أسماء الأجناس فإن مثل ذلك لم يثبت إلا في
الأعلام وحجتهم أن مثل هذه الصيغة لم تمنع إلا إذا كان جمعا
وذلك معلوم باستقراء كلامهم وقد ثبت منعها هاهنا فوجب
حملها على الجمع تقديرا وإن كان مخالفا للقياس مراعاة لما علم
من كلامهم في هذه القاعدة وإذا صرف فلا إشكال على ما ذكرنا
لأنا قلنا الجمع المانع شرطه صيغة منتهى الجموع وقد فقد هاهنا
كونه جمعا فلا أثر للشرط عند فقدان السبب وأما من قال
إن العلة كونه لا نظير له في الآحاد فالإشكال عليه صرف أو لم يصرف
وجوار رفعا وجرا مثل قاض بلا خلاف بين النحويين في اللفظ
وإن اختلف في التقدير فسيبويه وأصحابه يقولون إنه غير منصرف

Copyright © King Saud University